مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن مالك (ت٦٧٢هـ)

أ.م.د.علي عبد الله حسين العنبكي
جامعة ديالى – كلية التربية . الأصمعي / قسم اللغة العربية

الخلاصة

يعدّ ابن مالك ممن اهتموّا بالضرورة الشعرية وأولوها عناية خاصّة ؛ إذ كان صاحب مذهب أنفرد به مخالفاً جمهور النحويين ، وهو أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة . أي أنها تعني الاضطرار بمعناه اللغوي وهو الإلجاء إلى الشيء وقد تضمن هذا البحث ثلاثة مباحث :

تناول الأول منها مفهوم الضرورة عند الجمهور وعند ابن مالك . وبحث الثاني الشواهد التي أخرجها ابن مالك كم باب الضرورة .

أما المبحث الثالث فتطرق إلى نقد العلماء لمذهب ابن مالك ثم ختم البحث بخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

شغلت الضرورة الشعرية جانباً مهماً من الدراسات اللغوية والنحوية عند القدماء ، فقد خصص لها بعضهم أبواباً في مؤلفاتهم كما فعل سيبويه وابن السراج والزجاجي والعكبري وابن عصفور وغيرهم . وخصّها بعضهم بالتأليف كالقزاز القيرواني في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) وابن عصفور في (ضرائر الشعر) ومحمود شكري الآلوسي في (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) .

وابن مالك ممن اهتم بالضرورة الشعرية وأولاها عنايته إذ كان صاحب مذهب انفرد به مخالفاً بذلك جمهور النحويين وهو أن الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر مما ليس للشاعر عنه مندوحة ، أي أنها تعني الاضطرار بمعناه اللغوي وهو الإلجاء إلى الشيء . وهو بهذا المفهوم أثار جدلاً بين النحاة الذين عاصروه والذين جاءوا من بعده فردوا مذهبه كما فعل أبو حيان وابن هشام والشاطبي وغيرهم وهذه الظاهرة دعتنا إلى أن نبحث (مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن مالك) .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقها هذه المقدمة وتتلوها خاتمة تتضمن أهم نتائجه وقائمة بمصادره ومراجعه .

أما المبحث الأول فتضمن مفهوم الضرورة الشعرية وبحث الثاني الشواهد التي لا ضرورة فيها عند ابن مالك . أما المبحث الثالث فتطرق إلى نقد مذهب ابن مالك .

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لخدمة لغة كتابه العزيز وأن يجعل عملنا خالصاً لوجه الكريم وأن يتقبله بأحسن القبول وأن يسدد خطانا ويلهمنا الصواب ويجنبنا الزلل في القول والعمل إنه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول : مفهوم الضرورة الشعرية

الضرورة لغةً : ذكر أصحاب المعجمات [١] أنّ الضرَّ والضُرَّ . وهما لغتان . ضدّ النفع . والضَرُّ : المصدر ، والضُرُّ : الاسم . والضررُ : الضِّيقُ ، ومكان ذو ضرر : ضيّق . والاضطرار : الاحتياج إلى الشيء . وقد اضطُرّ إلى الشيء ، أي : أُلجئ إليه ، وأصله من الضرر ، وهو الضيّق . وقد اضطرّه إليه أمرٌ ، أي : أحوجه وألجأه فاضطُرّ إليه ، والاسم : الضَرَّة . والضرورة كالضرّة والضِّرار : المُضارّة . وليس عليك ضرر ولا ضرورةٌ ولا ضرّةٌ . ورجل ذو ضارورة وضرورة ، أي : ذو حاجة . والضرورة : اسم لمصدر الاضطرار ، تقول : حملتني الضرورة على كذا وكذا ، وقد اضطرّ فلان إلى كذا وكذا . والاضطرار : حمل الإنسان على ما يضره ، أي : حمله على أمر يكرهه . والاضطرار . بهذا المعنى ضربان : ((اضطرار بسبب خارج كمن يُضرب ويهدد لينقاد ، واضطرار بسبب داخل كمن اشتد جوعه فاضطرّ إلى أكل ميتة)) [٢] وعلى ذلك حمل قوله تعالى : چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ چ [البقرة: ١٧٣] أي : فمن ألجئ إلى أكل الميتة وما حُرّم وضُيّق عليه الأمر بالجوع ، وأصل ذلك من الضرر ، وهو الضيّق . وتجمع الضرورة على ضرورات وضرائر قياساً على ركوبة وجمعها ركائب أما الضرَّة فتجمع على ضرائر ، وهو جمع نادر وشاذّ .

يتبين لنا مما سبق ذكره أنّ مادة (ضرر) تحمل المعاني اللغوية الآتية :

١. الضيق ٢. الاحتياج ٣. الإلجاء ٤. الإكراه .

والاضطرار : ((حالة تبيح للمضطرّ أن يوقع في كلامه ما لا يباح له في غير اضطرار ومثل هذه الحالة لا تكون إلا في الشعر ؛ إذ لا ضرورة إلا فيه ، ولا ضرورة في الاختيار أي في في النثر)) [٣]

أما الضرورة فهي بمعنى الاضطرار ومن مرادفاته : ((وقد استعمل اللفظان في التعبير عن الأحوال التي تلجئ الشاعر إلى ارتكاب ما يخالف القياس ويجانبه)) [٤] ، ((ومن هذا

المعنى اللغوي للاضطرار أخذ مصطلح الضرورة الشعرية ، وهي أن يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز لغيره في النثر مما يعتبر خروجاً على أصول اللغة والنحو والصرف في بابه)) [٥] .

الضرورة اصطلاحاً :

من خلال المتابعة للنحويين الذين كتبوا عن الضرورة الشعرية من حيث الاضطرار [٦] والاختيار [٧] نجد للنحويين في مفهوم الضرورة اصطلاحاً مذهبين : [٨]

المذهب الأول : مذهب جمهور النحويين ، وهي عندهم [٩] ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة [١٠] أم لا . وهذا يعني : ((أنه ليس معتبراً في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري ، فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها)) [١١] .

وقد أوضح أبو حيان (ت٧٤٥هـ) مفهوم الضرورة عند ردّه على ابن مالك فذكر أنهم لا يعنون بالضرورة الإلحاء إلى الشيء : ((وإنما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصّة به ، ولا يقع في كلامهم النثري)) [١٢] .

وهي كما عرّفها أحد الباحثين : ((ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس ممّا لم يقع له نظير في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا)) [١٣] وهذا التفسير للضرورة هو المختار المعوّل عليه عند النحاة [١٤] .

يقول أحد الباحثين : ((إن ما خالف القواعد إذا ورد في شعر من يحتج بشعرهم ، ولم يرد له نظير في نثر من يحتج بنثرهم سواء أكان في إمكان الشاعر تغييره إلى ما يوافق القواعد أم لا ، ولم يكن ذلك لغة قوم على المختار ، فإننا نسميه ضرورة)) [١٥] وأضاف إلى ذلك قوله : ((فالتعريف اللغوي يحتّم أن تكون الضرورة لحاجة لا يمكن دفعها ، وأما التعريف العلمي فقد تكون فيه الضرورة لحاجة ، وقد تكون لغيرها)) [١٦] .

ويرى ابن جني (ت٣٩٢هـ) أنّ الذي سوّغ لهم أن يرتكبوا في الشعر مالهم عنه مندوحة إرادة أن يسهل عليهم ارتكابه عند الاضطرار [١٧] . و((لكون الشعر موضعاً قد ألفت فيه الضرائر)) [١٨] بحسب تعبير ابن عصفور ، و((الشعر نفسه ضرورة ، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى)) [١٩] أو : ((لأن الشعر محلّ الضرورة)) [٢٠] بحسب تعبير البغدادي .

وأضاف ابن هشام وجهين [٢١] إلى ما ذكره ابن جني ، أحدهما : أن أكثر أشعارهم كانت تقع من غير رويّة ، فربما لا يتمكنون من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه . والوجه الآخر : أن الشعر لما كان مظنّة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا إليه .

وقد نُسب مذهب الجمهور إلى سيبويه [٢٢] ، وابن جني [٢٣] ، وابن عصفور [٢٤] ، وابن هشام[٢٥] ، وأبي حيان [٢٦] ، قال السيوطي : ((وجوّزه ابن جني ، وابن عصفور وأبو حيان مطلقاً ، أي : وان لم يضطر إليه ؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر)) [٢٧] .

والمذهب الثاني : مذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي يرى [٢٨] أنّ الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر مما ليس للشاعر عنه مندوحة ، اعتماداً على أن الضرورة ((مشتقة من الضرر ، وهو النازل ممّا لا مدفع له)) [٢٩] فلذلك : ((خصّها بالاضطرار ؛ لأنه ما لم يضطرّ إليه الشاعر ، فليس بضرورة ، إنما يجوز في الاختيار على قلّة)) [٣٠] .

فالضرورة عنده أنه : ((يجوز للشاعر أن يرتكب ما لا يجوز في الاختيار إن لم يجد عنه مندوحة ، بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى)) [٣١] ، وبذلك ضيّق ابن مالك نطاق الضرورة الشعرية ، إذ جعلها خاصة بالاضطرار الذي لا يمكننا معه الإتيان بغير اللفظ المذكور أو تغييره بغيره [٣٢] .

وبهذا ميّز ابن مالك بين نوعين من الشواهد الشعرية [٣٣] :

النوع الأول : ما يجيء وقد اضطرّ إليه الشاعر بحيث لا يستطيع تغييره ، فيجوز في الشعر فقط .

والنوع الثاني : ما يجيء ويمكن تبديل موضع الضرورة فيه بلفظة أخرى ، فيكون جائزاً في الاختيار ، وليس مقصوراً على الشعر ، وبتبديل لفظة جديدة مكان الموجودة يسلم البيت من الضرورة . وهذا ما عرف عند المحدثين بـ (نظرية تغيير الموضع) [٣٤] .

ويمكننا أن نأتي بشاهدين يتضح منهما الفرق بين مذهب الجمهور ومذهب ابن مالك[٣٥]،فالشاهد الأول قول النابغة :

فلتأتينْك قصائدٌ ولْيركبنْ جيشٌ إليك قوامَ الأكوارِ

فهنا لا بدّ من صرف (قصائد) ، وإلاّ انكسر البيت ؛ لأنك لو لم تصرفه ، لصار : (متفاعلُنْ) إلى (متفاعلُ) وهذا لا يجوز على وجه [٣٦] . فهذا ضرورة على رأي الجمهور ، وضرورة أيضاً على رأي ابن مالك .

والشاهد الثاني قول ذي الخرق الطهوي :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوتُ الحمار اليجدّعُ

فإنه أدخل (أل) على الفعل المضارع في الشعر ولم يرد في النثر ، فهذا عند الجمهور ضرورة؛لأنه وقع في الشعر ، ولم يرد له نظير في النثر . أما عند ابن مالك ومن ذهب مذهبه ، فهو قليل،وليس بضرورة ؛ لأنه يمكنه أن يحذف (أل) فيقول : (يجدع) دون أن ينكسر البيت[٣٧] .

ويظهر أثر الخلاف بين الجمهور وابن مالك فيما جاء في الشعر ووجدت فيه مندوحة ((فالجمهور يقصره على السماع ، وابن مالك يقيس عليه ؛ ولذلك أجاز وصل (أل) بالمضارع قليلاً ، ولم يجعله ضرورة)) [٣٨] .

أما هذا المذهب فنسبه ابن مالك [٣٩] نفسه إلى سيبويه ووافقه في ذلك عدد من النحويين الذين جاءوا بعده [٤٠] . لكن عدداً من الباحثين المحدثين ينفون هذه النسبة ويعدّون سيبويه ممن يقول بالمذهب الأول [٤١] . وأكد أحدهم ذلك بعدة أمور لا نريد الإطالة بذكرها ، فلتراجع في محلها[٤٢] .

ونسب باحث [٤٣] هذا المذهب إلى سيبويه والأعلم (ت٤٧٦هـ) وابن خلف (ت٥٢٨هـ) وابن مالك وغيرهم ، وقال : ((وكأنّ أصحاب هذا الرأي يستشفّون لها نصيباً من معناها اللغوي،وأنّها لا تكون إلاّ لحاجة ظاهرة ، وأنها ما لا يجد الشاعر بدّاً من إثباته ، أو حذفه ، أو غير ذلك ؛ لئلا ينكسر الوزن أو تختلّ القافية)) [٤٤] .

ومن المعروف أن لفظتي (الضرورة ، والاضطرار) تعنيان في اللغة الإلجاء إلى ما لا رغبة فيه ؛ إذ ((الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له)) [٤٥] ومع ذلك لم يقصد معظم النحويين بالضرورة ما ليس باستطاعة الشاعر الإتيان بغيره [٤٦] .

أما ابن مالك فإنه كان يرى : ((أنّ الشاعر كان بإمكانه أن يأتي بما ليس مما حملوه على الضرورة من دون أن يتغيّر شيء في الوزن ، وهذا يعني ربطه الضرورة بما لها من أثر في استقامة الوزن ، فإنه لم يكن لمخالفة القاعدة في الشعر هذا الأثر سماها شذوذاً ونادراً)) [٤٧] .

إنّ المذهب القائل بأن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لم يرتبط ظهوره بظهور ابن مالك كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين [٤٨] ، فهذا المذهب . وإن اشتهر به هذا الرجل ، وبلغ أشده عنده . ظهرت معالمه لدى من سبقه [٤٩] من النحاة واللغويين والأدباء .

كذلك من ذهب إلى المذهب الأول واعتنقه لم ينف العلاقة بين الضرورة وبين وزن الشعر أو قافيته ، كما ذهب إلى ذلك أحد المحدثين [٥٠] بدليل أن ابن جني ، وابن عصفور ، وأبا حيان الأندلسي ، وهم من أعلام هذا المذهب لم ينفوا هذه العلاقة [٥١] ؛ لذلك جعل أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) الاستشهاد بالشعر . من حيث الاختيار والاضطرار . على قسمين [٥٢] :

أحدهما : لا مزية فيه للمنظوم على المنثور ، والآخر : يكون حكم الموزون فيه غير حكم المنثور . وعدّ من الضرب الأول بيت أبي ذؤيب الهذلي :

تركوا هويّ وأعنقوا لهواهُمُ فتُخرّموا ولكل جنب مصرعُ

فلو أنشد (هواي) لم يتغير الوزن . أما الضرب الثاني فهو الذي يكون الوزن إن غيّر عما استشهد به لحقة إخلال كقوله :

يطوّف بي عِكَبٌ في معدّ ويطعن بالصّمالة في قفيّا

فهذا لا يمكن إلا على لغة من قال : قفيّ .

وقسّم أحد الباحثين أنواع الضرورة على ثلاثة أقسام هي : [٥٣]

١. ما لا يختل وزنه ولا قافيته بإزالة الضرورة عنه كقول أنس بن زنيم :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بخلُه قد وضعهْ

٢. ما يختل وزنه بإزالة الضرورة منه كقول النابغة الذبياني :

فلتأتينك قصائدٌ وليركبنْ جيشٌ إليك قوادمَ الأسفارِ

٣. ما تختل قافيته بإزالة الضرورة منه كقول امرئ القيس :

فيالك من ليلٍ كأن نجومَهُ بكل مُغار الفتْل شدتْ بيذبلِ

ومن هذا يتضح لنا أن النحاة يرون وجود علاقة قائمة بين الضرورة وبين الوزن والقافية[٥٤] وهذا جانب الاضطرار الذي يقول به ابن مالك . أما الجانب الثاني وهو عدم العلاقة بين الضرورة وبين الوزن والقافية وهو جانب الاختيار فهو ما يختلف الجمهور فيه مع ابن مالك . يقول الدكتور العدواني : ((وعندنا أن الضرورة محتاجة إلى النظر العروضي قبل النظر اللغوي والنحوي ، كيما يتحدد وضعها بين مستويات الأداء اللغوي)) [٥٥] .

ولخص أحد الباحثين علاقة الضرورة بالاضطرار في الوزن والقافية أو بعدمه في النقاط الثلاث الآتية : [٥٦]

أولاً : أنّ النحاة لا ينفون ربط وجود الضرورة بما لها من أثر في تقويم الوزن أو القافية ، فهناك معالم واضحة حتى عند الذين لم يقصروا الضرورة على الاضطرار كابن جني ، وابن عصفور ، وأبي حيان الأندلسي .

ثانياً : أنّ ما شهر به ابن مالك من اشتراط الاضطرار في الضروة ، لم يرتبط وجوده بظهور هذا الرجل خلافاً لبعض المحدثين ، فقد بدت معالم هذا المذهب منذ وقت مبكر عند الأصمعي والمازني وابن قتيبة والمبرد وابن كيسان . لكن ابن مالك كان أكثر من غيره استثماراً لمؤدى هذا المذهب وأكثر شهرة به .

ثالثاً : أن الضرورة عند غير ابن مالك ومن تبعه لا تعني الاضطرار الحقيقي ، بمعنى أن الشاعر ليس بوسعه غيرها ، بل بمعنى أن الشاعر يعوّل على هذه الظاهرة التي أتيحت له في الشعر

لتساعده وتيسر تقويمه الوزن والقافية ، وإن كان بمقدوره أن يصوغ كلامه على نحو لا يحوجه إليها.

فارتكاب الضرورة في الفكر النحوي لا يكون بسبب الاضطرار دائماً كما أن اللجوء إليها لا ينبغي أن يعدّ من قبيل ما يعتذر عنه أو ما يستدعي التأويل والتخريج ، ولذلك كانت نظرة جمهور النحاة في قبول الضرورة على حال السعة ومن غير أن يكون الشاعر مضطراً [٥٧] .

المبحث الثاني : الشواهد التي لا ضرورة فيها عند ابن مالك

أخرج ابن مالك كثيراً من الشواهد من باب الضرورة الشعرية بناء على مذهبه في أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة في حين عدّها غيره من باب الضرورة بناء على مذهبهم في أن الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر ، اضطرّ الشاعر إلى ذلك أو لم يضطرّ . ونذكر فيما يأتي عدداً من الشواهد التي أخرجها ابن مالك من باب الضرورة وعدّها من باب الاختيار لا الاضطرار :

أولاً : دخول (أل) على الفعل المضارع :

هذه أهم مسألة وقع فيها الخلاف بين ابن مالك وغيره من النحويين حتى قال أحد الباحثين أنه : ((كان قد أرسى نظريته في هذا المجال على تمثل أبيات الشعراء الذين أدخلوا الألف واللام على الفعل المضارع)) [٥٨] .

قال ابن مالك :

وشذّ نحو : (الحكم التّرضى) ومَنْ رأى اطّراد مثل ذا فما وهَنْ [٥٩]

ثم قال : ((وقد وُصلت بالفعل المضارع ، ولم يقع ذلك إلا في الشعر)) [٦٠] ، وذكر من شواهد ذلك قول الفرزدق :

ما أنتَ بالحكم التُّرضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ [٦١]

وقول ذي الحرق الطُّهويّ :

يقولُ الخنا وأبغض العُجْم ناطقاً إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجدّعُ [٦٢]

ثم قال عن البيتين المذكورين : ((وليس هذا بفعل مضطّر ، بل هو فعل مختار لتمكّنهما من أن يقولا :

ما أنتَ بالحكم المرضي حكومتُهُ .....

و ....صوت الحمار يجدّع

وإلى هذا أشرت بقولي :

وشذّ نحوَ : (الحكمَ التّرضى) ومَنْ رأى اطّراد مثل ذا فما وهَنْ

أي فما ضعُف رأيه .

وقد نبّه سيبويه . رحمه الله . على أنّ ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعدّ اضطراراً ، إلاّ إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة [٦٣] . وممّا يشعر بأنهم فعلوه اختياراً أنّهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع ؛ لكونه شبيهاً باسم الفاعل)) [٦٤] .

وأضاف ابن مالك في (شرح التسهيل) إلى هذين الشاهدين شاهدين آخرين مجهولي النسبة أولهما :

ما كاليروحُ ويغدو لاهياً مرحاً مشمّراً يستديم الحزم ذو رشَدِ [٦٥]

والآخر :

وليس اليَرى للخلّ مثل الذي يرى له الخلُّ أهلاً أن يُعدَّ خليلا [٦٦]

ثم قال : ((وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول : ما أنت بالحكم المرضي حكومته

ولتمكن الثاني من أن يقول : إلى ربنا صوت الحمار يجدّعُ

ولتمكن الثالث من أن يقول : وما مَنْ يروح

ولتمكن الرابع من أن يقول : وما مَنْ يرى

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار)) [٦٧] ورد ابن هشام [٦٨] (ت٧٦١هـ) مذهب ابن مالك في أن هذا لا يختص بالشعر بأنه : ((مبنيّ على اختياره في تفسير الضرورة بأنها ما لا يمكن الشاعر العدول عنه)) [٦٩] .

وعقب البغدادي (ت١٠٩٣هـ) على الشاهد الثاني من كونه لا ضرورة فيه ، إذ يمكن أن يقول (يجدع) من غير (أل) فيستقيم الوزن بقوله : ((هذا مبنيّ على أن معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو فاسد ... والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أو لا)) [٧٠] . وأضاف البغدادي إلى شواهد ابن مالك ثلاثة شواهد أخرى [٧١] .

وأوضح المرادي (ت٧٤٩هـ) مذهب ابن مالك بقوله : ((وأما (أل) الموصولة فإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقوله :

ما أنتَ بالحكم الترضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ)) [٧٢]

وقال أيضاً : ((ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين وخصّه الجمهور بالضرورة))[٧٣] .

أما العينيّ (ت٨٥٥هـ) فقال عن بيت الفرزدق : ((وهذا ضرورة عند النحويين . وقال ابن مالك : ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول :

ما أنتَ بالحكم المرضي حكومتُهُ .... ولكن هذا لا يستقيم إلا إذا أسكنت الياء من المرضي ليستقيم الوزن)) [٧٤] . أما بيت ذي الخرق الطهوي فقيل : إنه ضرورة ، وقيل لا ضرورة فيه ((فإنه كان يمكن أن يقول (يجدع) بدون الألف واللام لاستقامة الوزن)) [٧٥] .

وأما خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) فذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال هي : [٧٦]

١. قول الجمهور إن وصل المضارع بأل ضرورة .

٢. قول الكوفيين إنه يجوز اختياراً .

٣. قول ابن مالك إن ذلك قليل ولا يختص بالضرورة .

وعدّ السيرافي (ت٣٦٨هـ) هذه الضرورة من أقبح الضرورات فقال : ((أراد : الذي يجدع . ولو قال : المجدع للزمه أن يخفض ، لأن القصيدة مرفوعة ففرّ من الإقواء إلى ما هو أقبح))[٧٧].

أما ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فعدّ بيت الفرزدق من باب استعمال الاسم للضرورة استعمالاً لا يجوز في سعة الكلام ؛ ((ألا ترى أن الألف واللام الداخلة على (ترضى) من الأسماء الموصولة ، لأنها بمعنى الذي يريد : الذي ترضى ، وحكمها أن لا تدخل إلا على اسم الفاعل واسم المفعول نحو الضارب والمضروب ، تريد : الذي ضرب والذي ضرب ، إلاّ أنه لما اضطرّ جعل وصلها بالفعل بدلاً من وصلها باسم الفاعل ، إجراءً في ذلك مجرى ما هي في معناه وهو الذي)) [٧٨] .

٢. وقوع الضمير المتصل بعد (إلاّ) :

قال ابن مالك : ((وأشرت بقولي : ((وشذ إلاكِ) إلى قول الشاعر :

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّكِ دّيارُ [٧٩]

والأكثر على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة ؛ لأن حقّ الضمير الواقع بعد (إلاّ) الانفصال اعتباراً بأنّ (إلا) غير عاملة ، ومن حكم على (إلاّ) بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك ، ويعتذر عن مثل : قاموا إلا إياك بكون الاستعمال استمرّ بالانفصال ، والأولى به الاتصال ...)) [٨٠]

وأضاف في موضع آخر قول الشاعر :

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فمالي عوضُ إلاهُ ناصر (٨١)

وقال عن هذين البيتين : ((وليس هذا ضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول :

وما أبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يكون لنا خلٌ ولا جارُ

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول :

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فمالي عوضُ إلاهُ ناصرُ

وأيضاً فإن المعروف في كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار

كقول الشاعر :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنتْ إياهم الأرضُ في دهر الدهاريرِ (٨٢)

وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف ، فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد (إلاّ) الاتصال لم يسغ لقائلي البيتين المذكورين أن يفعلا ما فعلا ، كما لا يسوغ في المعطوف ولا في المفعول معه)) (٨٣) والقياس وقوع الضمير بعد (إلا) منفصلا فيكون (إلاّ) يجاورنا إلا إياك (٨٤).

واشترط ابن هشام (٨٥) لإيلاء الضمير المتصل (إلا) شرطين : كون الضمير بلفظ المنصوب لا المرفوع ، وكون ذلك في الشعر . وسوّغ ابن هشام اتصال الضمير لثلاثة أمور (٨٦):

الأول : أن الأصل في الضمير الاتصال .

الثاني : أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به نحو : إنك ولعلك .

الثالث : إجراء (إلاّ) مجرى أختها (غير) كما أجريت مجراها في الوصف بها .

وقال ابن هشام : ((وزعم الناظم في شرح التسهيل أن الفصل في البيت ليس بضرورة ؛ لتمكن الشاعر من أن يقول : أن لا يكون لنا خل ولا جارُ)) (٨٧) ورد ابن هشام على ابن مالك بقوله : ((وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجوه ضرورة ، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر)) (٨٨) .

وقال ابن مالك في ألفيته :

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي (إلاّ) اختياراً أبدا (٨٩)

قال المرادي : ((واحترز بقوله : (اختياراً) من وقوع المتصل بعد (إلا) في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّكِ دّيارُ)) (٩٠) .

وقال أيضاً : ((كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهور في كون وقوع المتصل بعد (إلاّ) ضرورة . وقال في التسهيل : وشذّ إلاك فلا يقاس عليه ، وصرح في باب الاستثناء في شرح التسهيل بأن ذلك ليس بضرورة)) [٩١] .

وقد نسبوا إنشاد هذا البيت إلى الفراء [٩٢] ومنهم من نسبه إلى الكوفيين [٩٣] وعدّ الرضي [٩٤] هذا البيت شاذاً لا يقاس عليه ، بينما عدّه غيره من باب الضرورة الشعرية [٩٥] . أما المبرّد فأنكر وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) مطلقاً ، ولذلك كانت روايته للشاهد [٩٦] :

*** ألاّ يجاورنـــا إلاّكِ دّيـــارُ ***

أما البغدادي فقد ذكر أن رواية البصريين هي [٩٧] : * أن لا يجاورنا حاشاك ديار * وعلى هاتين الروايتين لا ضرورة في البيت .

٣. نداء المعرّف بأل :

منع البصريون نداء المعرّف بأل ، قال سيبويه : ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة)) [٩٨] وإنما لم يجيزوا ذلك : ((لأن الألف واللام تفيد التعريف و (يا) تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان)) [٩٩] .

أما الكوفيون [١٠٠] فذهبوا إلى جواز ذلك معتمدين على بعض الشواهد .

قال ابن مالك : ((وأجاز الكوفيون دخول (يا) على الألف واللام مطلقاً وأنشدوا :

فيا الغلامان اللذان فرا إيّاكما أن تكسبانا شرّا [١٠١]

وهذا عند غيرهم من الضرورات ، وأنا لا أراه ضرورة ؛ لتمكن قائله من أن يقول * فيا غلامان اللذان فرا * لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول ، وبذي الألف واللام غير الموصول ، كقول بعض العرب : يا فاسقُ الخبيث ، حكاه يونس . والذي أراه في : فيال الغلامان ، أن قائله غير مضطر ، لكنه استعمل شذوذاً ما حقه ألا يجوز)) [١٠٢] .

وقد سبق المبرّد ابن مالك في هذا المجال فقال : ((وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : * فيا غلامان اللذان فرا * كما تقول : يا رجل العاقلُ أقبل)) [١٠٣] فالمبرّد لا يرى وجهاً لدخول الألف واللام لوجود حرف النداء (يا) والشاعر يستطيع إسقاط الألف واللام دون أن يخلّ بالبيت [١٠٤] .

وعدّ الزجاجي [١٠٥] (ت٣٣٧هـ) دخول (يا) على المعرف بأل غلطاً كما في هذا الشاهد وأضاف قائلاً : ((وكان المبرد يردّ هذا ويقول : هو غلط من قائله أو ناقله ؛ لأنه لو قيل : * فيا غلامان اللذان فرا * لاستقام البيت وصحّ اللفظ به ، ولم تدع ضرورة إلى إدخال الألف واللام)) [١٠٦] . ويبدو من كلام المبرّد أنه ممن يرى أن الضرورة ما ليس عنه مندوحة ، وهذا البيت لا ضرورة فيه لتمكن الشاعر من أن يحدث تغييراً يستقيم به وزن البيت وهو بهذا سابق ابن مالك .

وسوّغ ابن يعيش [١٠٧] الجمع بين حرف النداء وبين أل بأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فصار النداء كأنه باشر (اللذان) .

وعدّ السيرافي [١٠٨] هذا البيت من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لضرورة الشعر في الموضع الذي يقبح في الكلام مثله . فالراجز : ((أراد : فيا أيّها الغلامان ، فأقام (الغلامان) مُقام (أيّ) وقبح هذا ؛ لأن حرف النداء لا يليه ما فيه الألف واللام لأنه يعرّف المنادى إذا قُصد ، والألف واللام يعرّفانه ، فلا يجتمع تعريفان في اسم واحد)) [١٠٩] .

وعدّ الرضي [١١٠] دخول (يا) على (التي) كما في قول الشاعر :

من اجلك يا التي تيّمتِ قلبي وأنت بخيلة بالوصل عنّي

شاذاً ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام . أما في (فيا الغلامان) فدخول (يا) أكثر منه شذوذاً ؛ إذ ليس في (أل) التي في الغلامين لزوم ولا عوض .

وقال ابن مالك في الخلاصة الألفية :

وباضطرارٍ خُصّ جمعُ يا وأل إلا مع الله ومحكيّ الجملْ [١١١]

قال المرادي : ((يعني أن الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة كقوله : * فيا الغلامان اللذان فرا *)) [١١٢] .

أما في شرح الكافية الشافية فلم يذكر ابن مالك أن هذا الشاهد لا ضرورة فيه بل هو ضرورة عنده لقوله :

وباضطرار خصّ جمع يا وأل إلا مع الله ففيه يحتمل [١١٣]

لكنه ذكر [١١٤] أن الشاهد محمول على أنه أراد : (فيا أيّها الغلامان) ؛ لأن الألف واللام في (الغلامان) لا يشبهان الألف واللام في لفظ الجلالة ((ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبغداديين والكوفيين في اجازتهم وذلك محتجين بالقياس والسماع)) [١١٥] وجوزه الكوفيون في الاختيار [١١٦] ونسب الرضي إلى بعض الكوفيين جواز دخول (يا) على المعرّف بـ (أل) مطلقاً في حال السعة [١١٧] .

المبحث الثالث : نقد مذهب ابن مالك

لم يلق مذهب ابن مالك قبولاً من لدن جمهور النحويين ، فردوا عليه مذهبه ، وممن تصدى للرد عليه ونقد مذهبه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) الذي وصف ابن مالك بعدم فهمه للضرورة فقال : ((لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأنّ قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فقال : إنّهم لا يُلجأون إلى ذلك ؛ إذ يمكن أن يقولوا : كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثريّ ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلاّ كان لا توجد ضرورة ؛ لأنه ما من لفظ إلاّ ويمكن للشاعر أن يغيره)) [١١٨].

وعلّق أحد الباحثين على كلام أبي حيّان بقوله : ((وإذا كان أبو حيان قد أعطانا في هذا النص تفسيراً واضحاً لمعنى الضرورة عند جمهور النحويين ، فإن مناقشة لنظرية ابن مالك . فيما يبدو لنا . ليست وليدة ذهنه ... فقد حفظ السيوطي من كلام ابن عصفور هذا إشارة إلى أن الشاعر بإمكانه الخلاص من ضرورته بعبارة أخرى غير عبارتها ؛ وذلك بحكم امتلاكه لحق التغيير أيّاً كان في نتاجه الأدبي ، لا أن يكون ذلك من عمل النحوي ، كما فعل ابن مالك في الحكم على بعض الظواهر الواردة في لغة الشعر على خلاف القياس بأنها ليست ضرورات ؛ لتمكن شعرائها من أن يقولا : كذا وكذا ، عوضاً عنها)) [١١٩] والعبارة التي أشار إليها الباحث هي ما نسبه السيوطي إلى ابن عصفور في قوله : ((الشعر نفسه ضرورة ، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى)) [١٢٠] غير أننا وجدنا أن ابن عصفور لم ينسب هذا المذهب إلى ابن مالك وإنما نسبه إلى سيبويه [١٢١] .

وابن هشام (ت٧٦١هـ) ممن ردّ مذهب ابن مالك فقال : ((وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة ، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر)) [١٢٢] .

ومن أهم ما وجه إلى مذهب ابن مالك ردّ الشاطبي (ت٧٩٠هـ) فقد ذكر أن مذهب ابن مالك باطل من وجوه [١٢٣] :

الأول : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبّهوا عليه .

الثاني : أنّ الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوّض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . وإذا وصل الأمر إلى هذا الحدّ أدّى ألاّ ضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر ربما لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلاّ أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ؛ لأن اعتنائهم بالمعاني أشدّ من اعتناءهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أنّ ما لا ضرورة يصلح هناك ، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟

الرابع : أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف ، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس ، فتركب الضرورة لذلك . وأما الدماميني (ت٨٣٧هـ) فردّ على ابن مالك بقوله : ((وهذا ليس بمرضيّ ؛ لأن الشاعر لا يلزمه تخيّل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة يحصل بها غرضه فيكتفي بها ، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق ، وأمكننا في كل ما يدّعى أنه ضرورة أن ندّعي أنه أمر اختياري ، لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك العبارة ويعين تركيباً آخر يتم به الوزن ، وهذا سهل على من له محاولة النظم ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها)) [١٢٤] ووصف مذهب ابن مالك بأنه : ((مبنيٌّ على شفا جرف هارٍ من دعواه في الضرورة ما تقدم ممّا يقتضي ألا يثبت في كلام العرب ضرورة إما دائماً وإما غالباً)) [١٢٥] .

وردّ الصبان (ت١٢٠٦هـ) مذهب ابن مالك بقوله : ((لكن ضُعّف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر)) [١٢٦] . ومن المحدثين الذين ردوا مذهب ابن مالك د. إبراهيم حسن إبراهيم الذي قال : ((ومما لا شك فيه أنّ مذهب ابن مالك ظاهر الفساد ؛ لاعتماده على مجرد التفسير اللغوي البحت لمعنى الضرورة ، دون مراعاة لطبيعة الشعر ، ودون نظر إلى أن الشعر لغة العواطف والوجدان ، وربّ كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره ، صادقة في التعبير عنها ، مع ما في استعمالها من مخالفة لسنن الكلام ، وقواعد النحاة ، ولا يرى ذلك في مرادفاتها مما يساير سنن الكلام وقواعد النحاة)) [١٢٧] .

ويقول العدواني : ((إن إخضاع الضرورة لامتحان ابن مالك . نعني لمحاولة تغيير موضعها ، وما عسى أن تسفر عنه هذه المحاولة من القدرة على ذلك ، أو العجز عنه . لم يكتب له أن يكون فتحاً على النحاة ، وإنقاذاً لهم من الحيرة بين الضرورة والاختيار)) [١٢٨] .

كما أن ((التفكير بنفي الضرورة ، والعمل على استبدالها بما لا ضرورة فيه أمر من الصعوبة بمكان على الشاعر نفسه ، بله الناقد اللغوي والنحوي ، وذلك راجع إلى تفاوت القدرات على تخيّل الألفاظ واستحضارها من المعجمات الذهنية المتباينة في سعتها وتنوعها وصفائها ... نقول هذا ، لما نلمحه من التنافي بين نظرية التغيير التي شقها ابن مالك للحد بين ما هو ضرورة حقاً ، وما هو اختيار ، ووجوب الحفاظ على معاني الشعر كما أثرت عن شعرائها)) [١٢٩] .

ويتعلق هذا التنافي بأمرين[١٣٠] :

الأمر الأول : صعوبة المحافظة على تلك المعاني من تأثير التغيير المصنوع على وفق المقاييس والأصول النحوية . فالملاحظة النقدية تقفنا على أن (الترضي حكومته) في بيت الفرزدق لا يطابق (المرضي) الذي اقترحه ابن مالك في زمن الحدث .

والأمر الثاني : من التنافي بين نظرية تغيير الموضع وأهمية الحفاظ على معاني الشعر هو وجوب مراعاة موقع الضرورة ولفظها في مكانهما من البيت والقصيدة على السواء .

ويعلّق أحد الباحثين على قول ابن مالك : [١٣١]

* وغير هذا نادراً قد جعلا * بقوله : ((فابن مالك لم يسمّ الخروج عن الأصل في هذا الشعر[١٣٢] ضرورة مع أنه كذلك عنده معظم النحاة . بل سمّاه نادراً ؛ لأنّ الشاعر كان بمقدوره تحاميه دون أن يكسر الوزن ، وإذا كان كذلك فهو ليس مضطراً عند ابن مالك ، وما جاء به ليس بضرورة . وهذا تطرّف حادّ في فهم الاضطرار ، واشتراطه عند هذا الرجل ؛ لأن المخالفة اللغوية في الأشعار شأنها شأن المخالفة الفنية أو المعنوية ، يمكن الشاعر أن يتخلص منها بشيء من التنقيح أو معاودة النظر)) [١٣٣] .

وقال د. محمد عبد الفتاح الخطيب : ((والحقّ أن الفكر النحوي القديم ينظر إلى تصوّر ابن مالك هذا على أنه يلغي ما يعرف بـ (الضرورة) تماماً ؛ ذلك أنه لا يوجد تركيب ليس في الإمكان أن يستبدل به آخر ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التصوّر من ابن مالك يلغي تماماً التلازم الوثيق بين مقتضى معين ، وبين عبارة جاءت . هكذا . خصيصاً للتعبير عنه))[١٣٤] .

ومثلما وجدنا رداً على ابن مالك وجدنا كذلك رداً على مذهب الجمهور ودفاعاً عن مذهب ابن مالك ، فهناك من حمل على مذهب الجمهور في الضرورة فذكر أنهم : ((كانوا إذا وجدوا فيه ما لا ينطبق على مقاييسهم ، وأعيتهم الحيل في توجيهه ، حملوه على الضرورة . والضرورة عندهم مركب وطيء ، فكل ما جاء في النظم مما تأباه ضوابطهم يمكن حمله على الضرورة ، سواء أكان

للشاعر منه مندوحة أو لم تكن قال بعضهم : الشعر نفسه ضرورة ، وإن كان الشاعر يتمكن من الخلاص بعبارة أخرى .

وحاول ابن مالك أن يحدّها بما ليس للشاعر عنه مندوحة ، فلم يسمعوا لقوله ، وأصروا على تفسيرها بما يقع في النظم دون النثر ، كأنّهم أحاطوا علماً بالنثر كلّه من جميع أطرافه ، فإذا جاءهم شعر يخالفه ، قالوا : هذا ضرورة)) [١٣٥] .

وانتقد د. أحمد مختار عمر مذهب الجمهور فقال : ((وكأني بأصحاب المذهب الأول قد وسّعوا في مدلول الضرورة ، وأطلقوها دون قيد لتكون سيفاً مصلتاً وسلاحاً يشهرونه في وجه كلّ بيت يخالف قواعدهم ، ويعجزون عن تخرجه فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقونه دون نظر أو تفكير ، وكأن ذلك لم يكفهم فرموا بعض الأبيات بالضرورة ، لا فراراً من الإخلال بالوزن أو القافية ، بل فراراً من الزحاف ، وهو ما تأباه النظرة الفاصلة المتأنية)) [١٣٦].

وقال أحد الباحثين معلقاً على كلام أبي حيان في رده على ابن مالك : ((فأبو حيان قد بخس ابن مالك ، وجار عليه في وصفه بعدم فهم معنى الضرورة ، وابن مالك لا يفوته شيء كهذا ، ولا يقول جزافاً ، فقد استند إلى ما هو مأخوذ من كلام سيبويه وغيره المبسوط في شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي كما ذكر الآلوسي [١٣٧])) [١٣٨]

ومثل هذا قول باحث آخر : ((ولست أدري : ما الذي يجعل أبا حيان متحاملاً على ابن مالك هذا التحامل لدرجة رميه بعدم الفهم ، مع أن فهم ابن مالك للضرورة مطابق لفهم سيبويه الذي أشار إليه أبو حيان نفسه في (ارتشاف الضرب) [١٣٩])) [١٤٠] .

أما الدكتور عبد العال سالم مكرم فبدا مؤيداً مذهب ابن مالك وعدّه موفّقاً في هذا التحديد لمعنى الضرورة ، فقال : ((أكبر الظنّ : إنّ ابن مالك كان موفّقاً التوفيق كلّه في تحديده لمعنى الضرورة ؛ لأنها لا تسمى ضرورة إلا إذا اضطرّ إليها الشاعر اضطراراً بحيث لا يصلح في موضعها أيّ تركيب آخر أو أية لفظة تقوم مقام اللفظة التي وقعت فيها الضرورة . وهذا الشعر الذي حدثت فيه الضرورة لا يحتج به ولا يقاس عليه ؛ لأنّ من شأن الضرورات دائماً أن تكون قليلة ، وقلتها تمنعها من أن يقاس عليها وأن تقعد القواعد على أساسها)) [١٤١] . وعدّ بعضهم لابن مالك هذا الاتجاه في التفكير النحوي مأثرة علمية في الدراسات النحوية المعاصرة [١٤٢] .

الخاتمـة

بعد الانتهاء من هذا البحث الموسوم بـ (مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن مالك) يمكننا أن نلخص أهم نتائجه بالنقاط الآتية :

أولا : للنحويين في مفهوم الضرورة الشعرية من حيث الاصطلاح مذهبان: أحدهما لجمهور النحويين ، وهو أنّ الضرورة ما وقع في الشعر ولم يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. والمذهب الآخر لابن مالك ، وهو أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة .

ثانياً : ميّز ابن مالك بين نوعين من الشواهد الشعرية :

النوع الأول : ما يكون الشاعر فيه مضطراً لا يستطيع تغيير موضوع الضرورة ، وهذا يجوز في الشعر فقط ، وهو الذي يكون عنده من باب الضرورة .

والنوع الثاني : ما يمكن فيه تبديل موضع الضرورة بلفظة أخرى ، فيكون ذلك جائزاً في الاختيار وليس مقصوراً على الشعر فلا يكون عنده من باب الضرورة .

ثالثاً : نسب ابن مالك نفسه هذا المذهب إلى سيبويه وتبعه في هذه النسبة عدد من النحويين كابن عصفور وأبي حيان وخالد الأزهري والبغدادي والآلوسي . وقد بدت معالم هذا المذهب منذ وقت مبكر عند الأصمعي والمازني وابن قتيبة والمبرد وابن كيسان وغيرهم .

رابعاً : أخرج ابن مالك كثيراً من الشواهد الشعرية من باب الضرورة الشعرية بناء على مذهبه في أن الضرورة ما ليس لشاعر عنه مندوحة ، فهذه الشواهد عنده جائزة في الاختيار ، أي في النثر ، في حين عدّها غيره من باب الضرورة الشعرية .

خامساً : تعرض مذهب ابن مالك إلى نقد عدد من النحويين كابن هشام وأبي حيان الاندلسي والشاطبي والدماميني وغيرهم ، وكان بعضهم قاسياً في ردّه ونقده كأبي حيان والشاطبي .

سادساً : وكان لمذهبه الذي عرف عند المحدثين بـ (نظرية تغيير الموضع) أيضاً نصيب من النقد عند هؤلاء لكونه يلغي الضرورة الشعرية ولا يحافظ على المعاني من تأثير التغيير المصنوع ، ولا يراعي موقع الضرورة ولفظها في مكانهما من البيت والقصيدة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين وسلم تسليماً كثير

المصادر والمراجع

١. أبو حيان النحوي : د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة – بغداد ، طبع بمطابع دار التضامن – بغداد ، ط١ / ١٩٦٦م .
٢. أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : محمد عبد الخالق عضيمة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ / ١٤٠٥هـ .
٣. اثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد (المبرّد نموذجاً) : د. ياسين أبو الهيجاء ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد . الأردن ، ط١ / ٢٠٠٤م .
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١ / ١٩٩٨م .
٥. أسرار العربية : أبو البركات الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، مطبعة الترقي / ١٩٥٧م .
٦. الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن الكمال ، (ت٩١١هـ) ، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط١/ ١٩٨٤ .
٧. اشتقاق أسماء الله : الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق ، (ت ٣٣٧هـ) تحقيق : د. عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٤م .
٨. الأصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٣ / ١٩٨٧ .
٩. أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين . اللاذقية / ١٩٧٩م .
١٠. أصول النحو عند ابن مالك : د. خالد سعد شعبان ، مكتبة الآداب – القاهرة / ٢٠٠٩م .
١١. إعراب القرآن : النحّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، ط٣ / ١٩٨٨.
١٢. الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي ، عبد الرحمن بن الكمال ، (ت٩١١هـ) ، قدّم له وضبطه وصححه د. أحمد سليم الحمصي ، ود. أحمد محمد قاسم ، جروس برس ، ط١ / ١٩٨٨ .
١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الانباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط ٤ / ١٩٦١ .
١٤. البحث اللغوي عند العرب : د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط٦/ ١٩٨٨ .
١٥. تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ) حقّقه عدد من المحققين ، طبعة الكويت .
١٦. التعريفات : الجرجاني ، محمد بن علي ، (ت٨١٦هـ) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق . بغداد / ١٩٨٦ .

١٧. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ، (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د . عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ / ١٩٨٦ .
١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي ، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : أحمد محمد عزّوز ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ / ٢٠٠٥م.
١٩. حاشية الصّبان على شرح الأشموني : الصّبان ، محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ / ١٩٩٧م .
٢٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ط٤/ ١٩٩٧ .
٢١. الخصائص : أبو الفتح ، عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط٢ .
٢٢. دراسات في كتاب سيبويه : د . خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات . الكويت ، دار غريب للطباعة في القاهرة / ١٩٨٠ .
٢٣. الدرر اللوامع على همع الهوامع : الشنقيطي ، أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ) حققه وشرح شواهده : أحمد السيد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية بالقاهرة .
٢٤. رسالة الملائكة : أبو العلاء المعري ، أحمد بن عبد الله (ت٤٤٩هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، يطلب من المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت / المطبعة التجارية .
٢٥. سيبويه والضرورة الشعرية : د. إبراهيم حسن إبراهيم ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ط١ / ١٩٨٣ .
٢٦. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت / ١٩٧٤.
٢٧. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني ، أبو الحسن نور الدين ، علي بن محمد (ت٩٢٩هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ / ١٩٨٨.
٢٨. شرح التسهيل : ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ / ٢٠٠١ .
٢٩. شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١/ ٢٠٠١م
٣٠. شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي (٤٢) طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل / ١٩٨٠.
٣١. شرح الحدود النحوية : الفاكهي ، عبد الله بن أحمد ، (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق : د. محمد الطَّيب الإبراهيم ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١/ ١٩٩٦م .
٣٢. شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستراباذي ، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، منشورات مؤسسة الصادق ، طهران / ١٩٧٨م .
٣٣. شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ) تحقيق : علي محمد معوّض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ / ٢٠٠٠م .

٣٤. شرح المفصّل : ابن يعيش ، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب – بيروت ، مكتبة المثنى – القاهرة .
٣٥. شواهد الشعر في كتاب سيبويه : د. خالد عبد الكريم جمعة ، الدار الشرقية ، ط٢ / ١٩٨٩ .
٣٦. الشواهد والاستشهاد في النحو : عبد الجبار علوان النايلة ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ط١ / ١٩٧٦ .
٣٧. ضرائر الشعر : ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الاندلس للطباعة والتوزيع ، بيروت ، ط٢ / ١٩٨٢ .
٣٨. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : الآلوسي ، محمود شكري ، (ت١٣٤٢هـ) شرحه : محمد بهجة الأثري ، طبع على نفقة المكتبة العربية ببغداد لصاحبها نعمان الأعظمي / ١٩٢٢م .
٣٩. ضرورة الشعر : السيرافي ، الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ) تحقيق : رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ / ١٩٨٥ .
٤٠. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١ / ١٩٧٩ .
٤١. الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية : د. عبد الوهاب محمد علي العدواني ، جامعة الموصل ، مطابع التعليم العالي في الموصل / ١٩٩٠ .
٤٢. الضرورة عند النحويين : د. محمد عبد الحميد سعد ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض ، المجلد / ٤ ، لسنة ١٩٧٥ – ١٩٧٦ .
٤٣. ضوابط الفكر النحوي : د. محمد عبد الفتاح الخطيب ، دار البصائر للنشر والتوزيع . القاهرة / ٢٠٠٦م .
٤٤. القاموس المحيط : الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب ، (ت ٨١٧هـ) ، دار الفكر ، بيروت / ١٩٨٣ .
٤٥. الكتاب : سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط٢ / ١٩٨٣.١٩٧٧
٤٦. الكليات : أبو البقاء الكفوي : أيوب بن موسى ، (ت١٠٩٤هـ) ، تحقيق : د. عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ / ٢٠١١م .
٤٧. اللامات : الزجاجي ، عبد الرحمن بت اسحاق (ت٣٣٧ هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار صادر . بيروت ، ط٢/ ١٩٩٢ .
٤٨. لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، دار بيروت / ١٩٥٦ .
٤٩. اللغة الشعرية عند النحاة دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي : د. محمد عبدو فلفل ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ط١ / ٢٠٠٧م .
٥٠. ما يجوز للشاعر في الضرورة : القزاز القيرواني ، محمد بن جعفر ، (ت٤١٢هـ) حققه وقدم له : د. رمضان عبد التواب ، ود . صلاح الدين الهادي ، مكتبة دار العروبة بالكويت ، مطبعة المدني / ١٩٨٢ .
٥١. المدرسة النحوية في مصر والشام : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ، ط١ / ١٩٨٠م .

٥٢. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١/ ١٩٨٥م .
٥٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
٥٤. مفردات ألفاظ القرآن الكريم : الراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، والدار الشاميّة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١/ ١٩٩٦م .
٥٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية : العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ / ٢٠٠٥م .
٥٦. المقتضب : المبرد ، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
٥٧. المقرّب : ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) تحقيق : د. أحمد عبد الستار الجواري ، ود. عبد الله الجبوري ، منشورات رئاسة ديوان الأوقاف ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ / ١٩٧٢ .
٥٨. المنصف في شرح تصريف المازني : أبو الفتح عثمان بن جني ، (ت٣٩٢هـ) تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١/ ١٩٥٤ .
٥٩. موقف ابن جني من الضرورة الشعرية : جواد حسني عبد الرحيم ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، العدد / ٨١ ، لسنة / ١٩٨٣ .
٦٠. نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي ، منشورات المكتبة الأهلية – بيروت ، ط١ / ١٩٦٢ .
٦١. نظرية اللغة في النقد العربي : د. عبد الحكيم راضي ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط١ / القاهرة ، ٢٠٠٣م .
٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت٩١١هـ) تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي / المكتبة التوفيقية ، بالقاهرة .

الهوامش:

١ ـ ينظر : مادة (ضرر) في : مفردات ألفاظ القرآن / ٥٠٤ ، ولسان العرب ٤ / ٤٨٢ . ٤٨٧ ، والقاموس المحيط ٢ / ٧٥ ، وتاج العروس ١٢ / ٣٨٤ . ٣٨٨ .

٢ . الكليات / ١١٣ .

٣ . معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ١٣١ .

٤ . المرجع نفسه / ١٣١ .

٥ . دراسات في كتاب سيبويه / ٩٣ .

٦ . الاضطرار : ((حالة تبيح للمضطرّ أن يوقع في كلامه ما لا يباح له في غير اضطرار . ومثل هذه الحالة لا تكون إلا في الشعر ؛ إذ لا ضرورة إلا فيه ، ولا ضرورة في الاختيار أي في النثر)) معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ١٣١ .

٧ ـ الاختيار خلاف الاضطرار وهما : ((مجالان للاستعمالات اللغوية ، فالنثر مجال الاختيار ، والشعر مجال الاضطرار ... وقد استعملوا هذين التعبيرين في حدود الإجازات اللغوية سلباً أو إيجاباً ؛ ففي مجال الاضطرار يجوز للشعراء ما لا يجوز لغيرهم من الخروج اللغوي الذي نص عليه علماء اللغة)) معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ١٣١ .

٨ ـ ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد / ٨٢ . ٨٤ ، ١٥٥ ، والاقتراح في أصول النحو / ٣٢ ، وخزانة الأدب ١ / ٣١ . ٣٣ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / ٦ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه / ٤٣٥ ، وسيبويه والضرورة الشعرية / ٣١ ، والضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / ٦١ ، ٦٩ .

٩ . ينظر : تخليص الشواهد / ٨٢ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٠ ، وشرح الحدود النحوية ٢١٧ . ٢١٩ ، والكليات / ٤٨٣ ، وخزانة الأدب ١ / ٣١ ، والضرائر / ٦ ، ، ٣٠١ ، والضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / ٦١ ، وأصول النحو عند ابن مالك / ١٣٢ .

١٠ . أي : فسحة أو متسع يهرب منه إلى غيره من صور التعبير .

١١ . الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / ٦١ ، وينظر : اللغة الشعرية عند النحاة / ١٠٩ .

١٢ . الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٣ ، وينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٧٣ .

١٣ . الضرورة عند النحويين (بحث) / ١٥٢ .

١٤ . ينظر : شرح الحدود النحوية / ٢٢٠ ، وخزانة الأدب ١ / ٣١ ، ٤٦ ، ٥ / ٢٧٩ ، ٨ / ٣٦٢ ، ٤٥٩ ، ٩ / ٢٨٥ . ٢٨٦ ، والضرائر / ٩ .

١٥ . الضرورة عند النحويين (بحث) / ١٥٥ .

١٦ . الضرورة عند النحويين (بحث) / ١٥٥ ، وينظر : نظرية اللغة في النقد العربي / ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، وضوابط الفكر النحوي ١ / ٤٧٩ . ٤٨٠ .

١٧ ـ ينظر : الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، ٣ / ٦٠ . ٦١ ، ٢٠٢ ، وينظر : الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤٥ .

١٨ ـ شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٤٩ ، وينظر : المقرّب / ٥٦٣ ، وضرائر الشعر ١٣ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٧٣ .

١٩ ـ الاقتراح في أصول النحو / ٣٢ .

٢٠ ـ خزانة الأدب ٣ / ٢١٤ .

٢١ ـ ينظر : تخليص الفوائد / ٨٣ .

٢٢ ـ ينظر : سيبويه والضرورة الشعرية / ٥ ، ٣٥، ٤١ ، ودراسات في كتاب سيبويه / ١١٦ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه / ٤٣٧ .

٢٣ ـ ينظر : الخصائص ٢ / ٣٩٢ ـ ٣٩٣ ، ٤٠٦ ، ٣ / ٦٠ ـ ٦١ ، ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٤٩ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ٢٧٣ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه / ٤٣٧ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤٣ ، وموقف ابن جني من الضرورة الشعرية (بحث) ٣٨ ، ٤٢ .

٢٤ ـ ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٧٣ ، والشاهد وأصول النحو / ٣٠٢ ، وأبو حيان النحوي / ٤٤٧ .

٢٥ ـ ينظر : المصادر والصفحات نفسها .

٢٦ ـ ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٧٣ ، والشاهد وأصول النحو / ٣٠٣ ، وأبو حيان النحوي / ٤٤٨ .

٢٧ ـ همع الهوامع ٣ / ٢٧٣ .

٢٨ ـ ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، ٢ / ١٩٨ ـ ١٩٩ ، وتخليص الشواهد / ٨٤ ، ١٥٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٠ ، وشرح الحدود النحوية / ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، وخزانة الأدب ١ / ٣١ ، والضرائر ٦ / ٣٠١ ، والشاهد وأصول النحو / ٣٠١ ، وأبو حيان النحوي / ٤٤٧ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤٣ ، وضوابط الفكر النحوي ١ / ٤٨٠ ـ ٤٨١ .

٢٩ ـ التعريفات / ٧٨ .

٣٠ ـ دراسات في كتاب سيبويه / ١٠١ .

٣١ ـ همع الهوامع ٣ / ٢٧٣ .

٣٢ ـ ينظر : أصول النحو عند ابن مالك / ١٣٢ .

٣٣ ـ ينظر : دراسات في كتاب سيبويه / ١١٦ ، والضرورة الشعرية دراسة نقدية لغوية / ١٣٢ ، وضوابط الفكر النحوي ١ / ٤٨٠ ـ ٤٨١ .

٣٤ ـ ينظر : الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٣٢ ، ونظرية اللغة في النقد العربي/ ٦٧.

٣٥ ـ ينظر : الضرورة الشعرية عند النحويين (بحث) / ١٥٥ ـ ١٥٦ .

٣٦ ـ ينظر : المنصف ٢ / ٧٩ .

٣٧ ـ ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٩٧ ـ ١٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٢٦ ـ ١٢٧ ، وسيبويه والضرورة الشعرية / ٣١ ـ ٣٢ .

٣٨ ـ البحث اللغوي عند العرب / ٤٤ .

٣٩ ـ ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٢٧ .

٤٠ . ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٤٩ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧ ، وشرح التصريح ١ / ٣٣ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٦٠ ، والضرائر / ٦ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٢ ، ودراسات في كتاب سيبويه / ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٥ . ١١٦ .

٤١ ـ ينظر : سيبويه والضرورة الشعرية / ٥ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٦ ، ودراسات في كتاب سيبويه / ١١٦ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه / ٤٣٧ ، والضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / ١٥ .

٤٢ . ينظر : سيبويه والضرورة الشعرية / ٤١ . ٤٦ .

٤٣ . ينظر : الضرورة عند النحويين (بحث) / ١٥٢ .

٤٤ . الضرورة عند النحويين (بحث) / ١٥٢ .

٤٥ . التعريفات / ٧٨ .

٤٦ . ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ٧٩ ، ١٣١ ، واللغة الشعرية عند النحاة / ١٠٩ .

٤٧ . اللغة الشعرية عند النحاة / ١٢٦ .

٤٨ . ينظر : نظرات في اللغة والنحو / ٤٦ ، وأصول النحو العربي / ٧٨ .

٤٩ . ينظر : اللغة الشعرية عند النحاة / ١٠٩ . ١١٠ ، ١٣١ .

٥٠ . ينظر : الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / ٦٤ .

٥١ . ينظر : اللغة الشعرية عند النحاة / ١٠٩ .

٥٢ . ينظر : رسالة الملائكة / ١٨٣ . ١٨٥ .

٥٣ ـ ينظر : الضرورة الشعرية عند النحويين (بحث) / ١٥٩ . ١٦١ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ٧٦ . ٧٧ .

٥٤ . ينظر : اللغة الشعرية عند النحاة / ١٠٩ . ١٣١ .

٥٥ . الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ٦٨ .

٥٦ . ينظر : اللغة الشعرية عند النحاة / ١٣١ . ١٣٢ .

٥٧ . ينظر : ضوابط الفكر النحوي ١ / ٤٧٩ . ٤٨٠ ، ودراسات في كتاب سيبويه / ١١٦ ، ونظرية اللغة في النقد العربي / ٣٣٦ .

٥٨ . الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٣٨ .

٥٩ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٢٥ .

٦٠ . المصدر نفسه ١ / ١٢٦ .

٦١ . المصدر نفسه ١ / ، ٥٩ ، ١٢٦ وشرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، وتخليص الشواهد / ١٥٤ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢ .

٦٢ . المصدر نفسه ١ / ١٢٦ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٧ ، وتخليص الشواهد / ١٥٤ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢.

٦٣ . مندوحة : سعة وفسحة ينظر : القاموس المحيط (نَدَحَ) ١ / ٢٥٢ .

٦٤ . شرح الكافية الشافية ١ / ١٢٦ . ١٢٧ ، وينظر : شرح التصريح ١ / ٣٢ . ٣٣ ، ١٧٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٣٢ . ٣٣٣ ، وشرح الاشموني ١ / ١٥١ ، والدرر اللوامع ١ / ١٦٦ . ١٦٨ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٣٨.

٦٥ . شرح التسهيل ١ / ١٩٧ ، وتخليص الشواهد / ١٥٤ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢ .

٦٦ . شرح التسهيل ١ / ١٩٧ ، وتخليص الشواهد / ١٥٤ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢ .

٦٧ . شرح التسهيل ١/ ١٩٧ – ١٩٨ ، وينظر : تخليص الشواهد / ١٥٤ . ١٥٥ ، وخزانة الأدب ١ / ٣١ . ٣٣ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٣٨ .

٦٨ . ينظر : تخليص الشواهد / ١٥٤ . ١٥٥، ومغني اللبيب ١/ ٤٩ ، وخزانة الأدب ١/ ٣١ .

٦٩ . تخليص الشواهد / ١٥٥ .

٧٠ . خزانة الأدب ١ / ٣١ ، وينظر : الضرائر / ٣٠١ .

٧١ . ينظر : خزانة الأدب ١ / ٣٢ ، وضرائر الشعر / ٢٨٨ ، والضرائر / ٣٠١ . ٣٠٢ .

٧٢ . توضيح المقاصد ١ / ٣٤ ، وينظر : شرح التصريح ١ / ٣٢ . ٣٣ .

٧٣ . المصدر نفسه ١ / ١٤٦ .

٧٤ . المقاصد النحوية ١ / ٧٠ .

٧٥ . المصدر نفسه ١ / ٢٨٤ .

٧٦ . ينظر : شرح التصريح ١ / ١٧٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٥١ .

٧٧ . ضرورة الشعر / ١٦٥ . ١٦٦ ، وينظر : تخليص الشواهد / ١٥٤ .

٧٨ . ضرائر الشعر / ٢٨٨ .

٧٩ ـ البيت مجهول القائل : شرح التسهيل ١ / ١٤٨ ، ٢ / ١٩٨ ، وتخليص الشواهد / ٨١ ، ١٠٠ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٧٨ ، ٣٢٥ .

٨٠ . شرح التسهيل ١ / ١٤٨ .

٨١ . البيت مجهول القائل . شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ ، وشرح التصريح ١ / ٩٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٥٠.

٨٢ ـ البيت للفرزدق ونسب إلى أميّة بن أبي الصلت . الخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٩٩ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٥٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٤ .

٨٣ . شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ . ١٩٩ .

٨٤ . ينظر : خزانة الأدب ٥ / ٢٧٨ .

٨٥ . ينظر : تخليص الشواهد / ٨١ .

٨٦ . ينظر : تخليص الشواهد / ٨٢ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٧٩ .

٨٧ . تخليص الشواهد / ٨٢ ، وينظر : خزانة الأدب ٥ / ٢٧٩ .

٨٨ ـ تخليص الشواهد / ٨٢ ، وينظر : خزانة الأدب ٥ / ٢٧٩ ، والضرائر / ١٨٠ . ١٨١ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤٤ .

٨٩ . توضيح المقاصد ١ / ٨٧ .

٩٠ . توضيح المقاصد ١ / ٨٧ .

٩١ . المصدر نفسه / ٨٨ .

٩٢ . ينظر : ضرائر الشعر / ٢٦٢ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٤٩ .

٩٣ ينظر : إعراب القرآن ٤ / ٤٠٤ ، وما يجوز للشاعر / ٣٣٩ .

٩٤ . ينظر : شرح الرضي ٢/ ٤٢٩ ، والمقاصد النحوية ١/ ١٥٠ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٧٨ .

٩٥ ـ ينظر : ما يجوز للشاعر / ٣٣٩ ، وضرائر الشعر / ٢٦٢ ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٤١ ، والمقاصد النحوية ١/ ١٥٠ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٤ ، والشواهد والاستشهاد / ١١١ – ١١٢ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية / ٩٦ .

٩٦ ـ ينظر : إعراب القرآن ٤ / ٤٠٤ ، وما يجوز للشاعر / ٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٥١ ، وشرح التصريح ١ / ٩٨ ، والدرر اللوامع ١ / ٨٩ . .

٩٧ . ينظر : خزانة الأدب ٥ / ٢٧٩ .

٩٨ . الكتاب ٢ / ١٩٥ .

٩٩ . الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٣٧ ، وينظر : ضرورة الشعر / ١٢٨ .

١٠٠ . ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٣٦ . ٣٣٧ ، وشرح الرضي ١ / ٣٨٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢٦ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٩٤ .

١٠١ ـ البيتان في من غير نسبة في المقتضب ٤ / ٢٤١ ، والأصول في النحو ١ / ٣٧٣ ، واللامات / ٣٤ ، واشتقاق أسماء الله / ٣٠ ، وضرورة الشعر / ١٢٧ .

١٠٢ . شرح التسهيل ٣ / ٢٥٥ ، وينظر : شرح التصريح ٢ / ٢٢٦ .

١٠٣ . المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، وينظر : الأصول في النحو ١ / ٣٧٢ ، وما يجوز للشاعر / ٣٣٦ . ٣٣٧ ، وأبو العباس المبرّد / ٧٢ .

١٠٤ . ينظر : خزانة الأدب ٢ / ٢٩٤ ، وأثر القاعدة النحوية / ١٣٣ .

١٠٥ . ينظر : اللامات / ٣٤ .

١٠٦ . اللامات / ٣٥ ، وينظر : اشتقاق أسماء الله / ٣٠ . ٣١ .

١٠٧ . ينظر : شرح المفصل ٢ / ٩ . ١٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٢٢ .

١٠٨ ـ ينظر : ضرورة الشعر / ١٢٧ ، وأسرار العربية / ٢٣١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٣٨ ، وضرائر الشعر / ١٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١ .

١٠٩ . المصدر نفسه / ١٢٨ ، وينظر : ضرائر الشعر / ١٦٩ .

١١٠ . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٨٣ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٩٤ .

١١١ . توضيح المقاصد ٢ / ٧٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٩ .

١١٢ . المصدر نفسه ٢ / ٧٤ ، وينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٢٢ ، والضرائر / ١٨١ .

١١٣ . شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠ .

١١٤ . ينظر : المصدر نفسه ٢ / ١١ .

١١٥ . شرح التصريح ٢ / ٢٢٦ ، وينظر : الدرر اللوامع ١ / ٤١٦ .

١١٦ . ينظر : الأنصاف في مسائل الخلاف / ٣٣٥ . ٣٤٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٦ .

١١٧ . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٨٣ .

١١٨ ـ الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٣ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / ٨ ، وسيبويه والضرورة الشعرية / ٣٣ ، وينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٧٣ ، وأصول النحو عند ابن مالك / ١٣٤ .

١١٩ . الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤٣ .

١٢٠ . الاقتراح / ٣٢ .

١٢١ . ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٥٤٩ .

١٢٢ . تخليص الشواهد / ٨٢ ، وينظر : ١٥٥ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٧٩ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤٤ .

١٢٣ . ينظر : خزانة الأدب ١ / ٣٣ . ٣٤ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر / ٧ . ٨ ، وسيبويه والضرورة الشعرية ٣٣ . ٣٤ ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤١ . والضرورة عند النحويين (بحث) ١٥٣ . ١٥٥ .

١٢٤ . شرح الحدود النحوية / ٢٢١ .

١٢٥ . الدرر اللوامع ١ / ٢٥٦ . ٢٥٧ .

١٢٦ . حاشية الصبان ١ / ٢٤٠ .

١٢٧ . سيبويه والضرورة الشعرية ٣٢ . ٣٣ .

١٢٨ . الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٤٠ .

١٢٩ . المرجع نفسه / ١٤٧ . ١٤٨ .

١٣٠ . ينظر : المرجع نفسه / ١٤٨ . ١٤٩ .

١٣١ شرح الكافية الشافية ١ / ٣٠٦ .

١٣٢ . هو قول عامر بن الطفيل :

فلأبغينكم قناً وعُوارضاً ولأقبلنّ الخيل لابة ضرغدِ

١٣٣ . اللغة الشعرية عند النحاة / ١٢٧ .

١٣٤ . ضوابط الفكر النحوي ١/ ٤٨٢ .

١٣٥ . نظرات في اللغة والنحو / ٢٦ .

١٣٦ . البحث اللغوي عند العرب / ٤٤ .

١٣٧ . ينظر : الضرائر / ٦ .

١٣٨ . الشواهد والاستشهاد في النحو / ١٦٧ ، وينظر : أصول النحو عند ابن مالك / ١٣٤ .

١٣٩ . ينظر : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧ .

١٤٠ . الضرورة الشعرية في النحو العربي / ١٣٨ ، نقلاً عن أصول النحو عند ابن مالك / ١٣٤ .

١٤١ . المدرسة النحوية في مصر والشام / ٢٦٩ .

١٤٢ . ينظر : الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / ١٣٧ ، وضوابط الفكر النحوي ١/ ٤٨١ .

Abstract

The son of the owner of those who were interested in poetry, not necessarily placed in special care; as he was himself the owner of doctrine contrary to the public by the grammarians, a necessity that is what happened in the hair, which the poet is not it inevitable. Ie, it means having a sense of linguistic Alagae thing to ensure that this research has three sections:

The first of which dealt with the concept of the public when necessary, and when I'm the owner. The research evidence directed by the second son of the owner how much the door if necessary.

The third section Vttriq scientists to critique of the doctrine of Ibn Malik then seal research conclusion and confirm sources and references.